

طعون محمد جواد خليل على البخاري في كتابه " روايات الحميدي أربكت البخاري "
- عرض ومناقشة -

Mohammed Jawad Khalil's Objections on Al-Bukhari in His Book "Al-Humaidi's Narrations that Confused Al-Bukhari" - Presentation and Discussion-

مراد عيشون¹

طالب دكتوراه مخبر البحث في الدراسات القرآنية والسنة النبوية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

fatihalgari@gmail.com

د. فتيحة محمد بوشعالة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

fatiha.bouchaala@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/12/06 القبول 2022/03/15 النشر على الخط 2022/06/05

Received 06/12/2021 Accepted 15/03/2022 Published online 05/06/2022

ملخص:

هذه الدراسة مرتبطة ببعض الانتقادات المعاصرة لكتاب صحيح البخاري؛ إذ تتناول مسألة تشكيك محمد جواد خليل الشيعي الإمامي في صحة كتاب صحيح البخاري - أحد أهم مصادر السنة والأحكام الشرعية عند أهل السنة - من خلال إثبات عدم ضبط البخاري لجملة من مروياته عن شيخه الحميدي، وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة كتاب "روايات الحميدي أربكت البخاري"، وقد خلصت الدراسة إلى أن مؤلف كتاب "روايات الحميدي أربكت البخاري" كان في استدلالاته بعيدا عن الحقيقة ومجانبا للصواب، وهذا ما يفقد كتابه الموضوعية العلمية، ويجعل مضمونه مجرد دعوى لا أساس لها من الصحة.

الكلمات المفتاحية: روايات الحميدي، البخاري، محمد جواد خليل.

Abstract:

This study deals with one of the contemporary criticism that doubts the authenticity of Sahih Al-Bukhari, one of the most important sources of the Sunnis, its aim is to expose the scientific value of the book titled "Al-Humaidi's Narrations that Confused Al-Bukhari", by Mohammed Jawad Khalil. The study concluded that the author of this book was far away from the truth, and that makes it lose its scientific objectivity, and makes its contents baseless.

Keywords: Al-Humaidi's Narrations, Al-Bukhari, Mohammed Jawad Khalil.

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

تعتبر كتب أصول السنة النبوية من أهم مصادر التشريع عند المسلمين عموماً، وقد نالت هذه الكتب مكانة رفيعة عند علماء الإسلام؛ وذلك بسبب مكانة وعلو قدم مؤلفيها، الذين بذلوا مجهودات عظيمة لإخراج هذه الأصول على أتم صورة وأكملها، وفي مقدمة هؤلاء المؤلفين الجامعين للسنة النبوية الإمام البخاري صاحب "الجامع الصحيح"، وهو أشهر كتب رواية الحديث عند أهل السنة وأصحها عند العلماء عموماً، وعند نقاد الروايات والآثار خصوصاً.

ورغم أن المحدثين يجمعون أن البخاري كان من أحفظ الناس وأضبطهم في عصره، إلا أننا في هذه العصور المتأخرة نجد أن من الباحثين والكتاب بمختلف توجهاتهم ومذاهبهم من يزعم ويدعى -من خلال كتاباته - أن البخاري لم يكن بتلك الأوصاف التي نقلها عنه المترجمون والمؤرخون وأثبتوها في كتبهم، ويستدل هؤلاء الكتاب بجملة من الأدلة في إثبات صحة رؤيتهم للإمام البخاري وحفظه وضبطه للمرويات التي نقلها في جامعه الصحيح.

ومن هؤلاء الكتاب الباحث: محمد جواد خليل، فقد كتب كتاباً خاصاً في هذه القضية وادعى فيه أن البخاري لم يكن حافظاً ضابطاً لرواياته خلافاً لما نقله عنه طائفة من علماء السنة.

ولأجل هذا جاءت هذه الدراسة لهذا الكتاب قصد الوقوف على حقيقته، وقيمتها العلمية.

إشكالية الدراسة:

ما هي اعتراضات محمد جواد خليل على البخاري؟ وما مدى صحة هذه الاعتراضات وعلميتها وموافقتها لأسس البحث العلمي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة جانب من الاستدلالات الشيعية المعاصرة في إثبات مزاعمهم حول كتب الرواية الحديثية، وفي مقدمتها الكتب الستة، وبالأخص الصحيحين.

أهمية الدراسة:

وتتمثل فيما يلي:

- كونها متعلقة بالسنة النبوية التي هي أحد مصادر التشريع الإسلامي، ومعرفتها -أي السنة- تعرف الأحكام والتكاليف الشرعية التي قد تجب أو تستحب في حقهم، لتحقيق مرضاة الله تعالى، والفلاح في الدنيا والآخرة.

- كون الدراسة تتعلق بواحد من أشهر وأصح كتب السنة ورواية الحديث، ألا وهو "صحيح البخاري".

أسباب اختيار الموضوع:

وهي متمثلة في الحاجة إلى دراسات أكاديمية حول الاعتراضات المعاصرة حول السنة النبوية عموماً، وذلك قصد الإسهام في تصحيح بعض التصورات الحديثة حول كتب رواية الحديث، والتي هي ناتجة عن الكتابات المعاصرة التي تسير في اتجاه التشكيك في صحة أحد أهم مصادر التشريع الإسلامي.

المنهج المتبع:

اعتمدت في دراستي هذه على المنهج التحليلي النقدي، وذلك بتحليل أقوال المؤلف في اعتراضاته على البخاري، ثم نقد هذه الاعتراضات ومناقشتها، قصد بيان الحقيقة والصواب.

الدراسات السابقة:

وقد وفقت على ثلاث دراسات سابقة لموضوع دراستي، وكلها لمؤلف واحد - وهو: أكرم رضوان فتح الله علي- وهي كما يلي:

1- "رد المعتدي على سمرة بن جندب وأبي بكر الحميدي": وقد أفردتها الباحث للحديث الثامن الذي أورده في كتاب "روايات الحميدي أربكت البخاري"، وبين أن البخاري لم ينفرد بإيهام اسم سمرة في متن الحديث، بل تابعه عدد من الرواة على ذلك، لكن من غير طريق الحميدي، وقد أجاد الباحث في دراسة هذا الحديث، لكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى باقي أحاديث الواردة في الكتاب محل الدراسة.

2- "القول الصريح ببيان مرويات البخاري عن شيخه الحميدي في الجامع الصحيح دراسة استقرائية مقارنة": ركز فيها الباحث على بيان مدى التزام البخاري بالألفاظ التي رواها الحميدي في مسنده، وقرر فيها أيضا أن الألفاظ التي خالف فيها البخاري شيخه الحميدي لم تخل بمعاني تلك الروايات، وهذا ما يثبت براءة البخاري من تهمة تحريف مرويات الحميدي. وكما يظهر من خلال مضمون هذه الدراسة، فإن مؤلفها لم يجمع طرق الأحاديث التي خالف فيها البخاري شيخه الحميدي، قصد الوقوف على من وافق لفظه لفظ البخاري.

3- "إرغام الغاوي ببيان حفظ وفقه الإمام البخاري" (رد على الطاعن في حفظ البخاري وفقهه): ركز فيها الباحث مناقشته لحواد خليل على مسألة جواز الرواية بالمعنى، وأن البخاري حين خالف روايات شيخه الحميدي فعل ذلك من باب الرواية بالمعنى والتصرف في بعض الألفاظ دون الخروج عن معنى مرويات الحميدي، لكن الباحث لم يتطرق - في أكثر الأحاديث التي أوردها في دراسته¹ - أيضا إلى مقارنة روايات الحميدي مع روايات أقرانه ممن شاركه - الحميدي - في هذه الروايات، وروايات باقي الرواة من غير أقرانه. وهذا الجانب الذي لم يتناوله الباحث في هذه الدراسات هو ما ركزت عليه دراستي هذه.

وقد أوردت في دراستي بعض الأوجه التي لم تذكر في هذه الدراسات السابقة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- في دراسة حديث «الأعمال بالنيات» أوردت فيه بعض الأوجه التي تثبت أن البخاري كان مستحضرا للفظ شيخه الحميدي، وأنه لم يكن ناسيا حين أسقط بعض ألفاظ حديث النيات. بينما الباحث ركز في مناقشته عند حديث النيات على الاعتذار للبخاري لأنه روى الحديث بالمعنى.

2- وجه جواز تغيير لفظ (النبي) بلفظ (الرسول)، وذلك في دراسة حديث: «إنكم سترون ربكم» في المطلب الرابع من الدراسة.

¹ المقصود بأكثر الأحاديث هنا كل الأحاديث إلا الحديث الثاني والحديث الرابع من دراسة "إرغام الغاوي"، إذ نجد أن الباحث في هذين الحديثين أورد بعض الروايات الموافقة للفظ رواية البخاري، ولكنه لم يتوسع كثيرا في استقصاء كل الروايات الموافقة لرواية البخاري. والله أعلم.

3- مناقشة جواد خليل في بعض الأحاديث بالاستناد إلى الراجح من اختلاف رواة صحيح البخاري، كما في دراسة حديث: «لا حسد إلا في اثنتين».

أهم المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

- 1 - مسند الحميدي.
- 2 - صحيح البخاري.
- 3 - روايات الحميدي أربكت البخاري.

المطلب الأول: نبذة عن مؤلف الكتاب محل الدراسة ومصنفاته وآرائه حول السنة:

هو محمد جواد خليل، وهو باحث من طائفة الشيعة الإمامية¹، له عدة كتابات حول السنة النبوية ومصادرها الاصلية، ومن مؤلفاته أذكر ما يلي:

- 1 - هل مات النبي مسموما؟ ولماذا جردوه من أكفانه؟
- 2 - صحيح مسلم تحت المجهر.
- 3 - أبو طالب حامي الرسول (صلى الله عليه وسلم) وعظيم الإسلام.
- 4 - كشف المتواري في صحيح البخاري. في ثلاثة أجزاء.
- 5 - المستدرك على كشف المتواري في صحيح البخاري.
- 6 - صحيح مسلم بين القداسة الموضوعية. في أربعة أجزاء.
- 7 - معلومات متنوعة حول القرآن الكريم.
- 8 - روايات الحميدي أربكت البخاري.² وهو موضوع دراستي هذه.

ومن خلال أسماء مؤلفاته ومضامينها يظهر أن الكتاب محمد جواد خليل هو من تيار الكتاب المشككين في صحة أصول السنة النبوية، وكونها بعيدة عن الأمانة النقلية؛ وذلك لأنها وضعت تحت تأثير الظروف السياسية والخلافات المذهبية التي كانت قائمة حين تأليف هذه المصادر الحديثية وجمعها من طرف أشهر أعلام الحديث ونقاد الروايات. ولهذا جاءت هذه الدراسة لمناقشة أحد مؤلفات هذا الكاتب، وعرضها بالتفصيل لمعرفة قيمتها العلمية والمعرفية.

المطلب الثاني: عرض موقف المؤلف في كتابه إجمالاً:

من خلال النظر في هذا الكتاب، فإننا نجد المؤلف قد سعى فيه لإثبات كون البخاري لم يكن حافظاً لما يرويه عن شيخه الحميدي، وهذا خلافاً لرأي أهل السنة حول حقيقة الإمام البخاري وحفظه العجيب للروايات التي تلقاها عن شيوخه، حتى صار يضرب به المثل في قوة الحفظ وضبط الأحاديث، وبذلك نال منزلة رفيعة عند المسلمين عموماً، وعند العلماء على وجه الخصوص، وقد استند المؤلف

¹ لم أقف على ترجمة مفصلة للمؤلف في حدود اطلاعي.

² موقع شبكة الفكر للكتب الإلكترونية، <http://alfeker.net/authors.php?id=282>. تاريخ الزيارة: 15 / 11 / 2021.

فيما ذهب إليه إلى جملة من المقارنات بين ما أثبتته البخاري في صحيحه من مرويات عن شيخه عبدالله بن الزبير الحميدي، وما أخرجته شيخه الحميدي من مرويات أيضا، وذلك في كتابه "المسند".

يقول المؤلف: "هل كان البخاري متقنا في حفظه؟

سوف نذكر بعض الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه، عن شيخه الحميدي، وسنقارنها مع ما ذكره الحميدي في مسنده.

ولنرى هل البخاري روى الحديث عن شيخه الحميدي كما سمعه منه؟

وهل البخاري كان متقنا في حفظه وكتابته للحديث كما ادعى المحدثون؟

إن كل ما ذكره عن حفظ البخاري ما هو إلا كذب محض، وذلك لأن البخاري كان ينسى سواء الحديث برمته.. أو جزء منه.. أو شطر منه.. كما أنه كان يرى جواز الرواية بالمعنى وأنه كان يتصرف بالحديث يسوقه بمعناه كل ذلك: إن دل على شيء فإنما يدل على أنه لم يكن حافظا،¹

وقد بلغت الأحاديث التي أوردها المؤلف في كتابه ثمانية أحاديث.

وفيما يلي بيان اعتراضات محمد جواد خليل على مرويات البخاري عن شيخه الحميدي، ثم اتبع بيان كل اعتراض بالمناقشة والنقد، وقد تناولت في هذه الدراسة أغلب الأحاديث التي أوردها محمد جواد خليل في كتابه، وجعلت كل حديث تحت مطلب منفرد.

المطلب الثالث: حديث «إنما الأعمال بالنيات» واعتراض المؤلف عليه ومناقشته:

الفرع الأول: عرض رواية الحميدي ورواية البخاري للحديث:

رواية الحميدي:

قال الحميدي: "ثنا سفيان، ثنا يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يخبر بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»".²

رواية البخاري عن الحميدي:

قال البخاري: "حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى

¹ روايات الحميدي أربكت البخاري، محمد جواد خليل، ص 28، 29.

² مسند الحميدي، الحميدي، (1/ 163)، رقم: 28؛ السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الخلع والطلاق، باب من قال: أنت طالق فنوى اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى، (7/ 558)، رقم: 14996.

الله عليه وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»¹.

الفرع الثاني: عرض اعتراض المؤلف على البخاري في هذا الحديث:

قال المؤلف: "إن هذا الحديث افتتح به البخاري كتابه الصحيح، وقد رواه بالإسناد كما في مسند الحميدي، غير أنه لم يذكر (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله).

فطالما أن البخاري يقول: حدثنا الحميدي فلا عذر له بإسقاط تلك الجملة برمتها؛ وذلك لأنه أخذ الحديث من الحميدي مباشرة، وبما أن هذه الجملة موجودة في رواية شيخ البخاري - أي الحميدي - إذن فالإسقاط كان من البخاري.. أي أنه نسي هذه الجملة.² استدلالات المؤلف لإثبات عدم ضبط البخاري لهذا الحديث:

1 - رواية الحميدي جاءت تامة.

2 - البخاري روى الحديث عن الحميدي مباشرة.

3 - البخاري روى الحديث دون ذكر كل ألفاظ شيخه الحميدي.

ومنه نستخلص حسب كلام المؤلف أن البخاري لم يحفظ هذا الحديث ولم يضبطه كما سمعه من شيخه.

وقد أقر بعض شراح البخاري بوجود هذا السقط في متن هذا الحديث، يقول الخطابي: "هكذا وقع في رواية إبراهيم بن معقل عنه، مخروما، قد ذهب شطره، ورجعت إلى نسخ أصحابنا فوجدتها كلها ناقصة لم يذكر فيها قوله: (فمن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله فهجرته إلى الله وإلى رسوله). وكذلك وجدته في رواية الفريزي أيضا، فلست أدري كيف وقع هذا الإغفال،"³

وقال ابن حجر: "قال الداودي الشارح: الإسقاط فيه من البخاري فوجوده في رواية شيخه وشيخه يدل على ذلك."⁴

الفرع الثالث: مناقشة اعتراض المؤلف حول رواية البخاري للحديث:

لا بد أن نعلم أن البخاري قد أخرج حديث «الأعمال بالنيات» في عدة مواضع من كتابه، وقد رواه عن عدد من شيوخه، وقد ظهر لي بعد البحث والتأمل في كتاب الجامع الصحيح وغيره أن اعتراض المؤلف هنا يمكن دفعه ومناقشته من الأوجه التالية:

1 - رواية البخاري المعترض عليها لم ترد في بابها الأصلي، بل أوردها في فاتحة كتابه، في باب بدء الوحي، كما أن إيرادها للحديث في هذا الموضع كان لغرض التنبيه على ضرورة تصحيح النية لقبول العمل، ولهذا احتاج لمقطع من الحديث فقط، وهو كما يقال محل الشاهد الذي به يتم المقصود، وهذا كله هو مما يقوي القول بأن البخاري اختصر الحديث متعمدا في هذا الموضع، ولم يسقط جملة شيخه الحميدي ناسيا، وبذلك ينتفي عنه دعوى عدم ضبط بعض ألفاظ حديث الأعمال بالنيات.

¹ صحيح البخاري، البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، (1/6)، رقم: 1.

² روايات الحميدي أربكت البخاري، محمد جواد خليل، ص33، 35.

³ أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، الخطابي، (1/108).

⁴ فتح الباري، ابن حجر، (1/15).

وفي هذا المعنى أو قريبا منه يقول الحافظ ابن حجر: "إن أحسن ما يجب به هنا أن يقال لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدرا يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف فكأنه ابتداء كتابه بنية رد علمها إلى الله فإن علم منه أنه أراد الدنيا أو عرض إلى شيء من معانيها فسيجزيه بنيتة ونكب عن أحد وجهي التقسيم مجانية للتزكية التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام. فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حذف الجملة المشعرة بالقربية المحضة فرارا من التزكية وبقي الجملة المترددة المحتملة تفويضا للأمر إلى ربه المطلع على سريره المجازي له بمقتضى نيته."¹

ومن علل اختصار البخاري لرواية الحميدي أيضا، أنه أوردها مورد الخطبة التي يحسن فيها الاختصار، واقتداء بالخليفة عمر راوي الحديث، قال ابن الملقن حين سأل عن تصرف البخاري: "إن عمر قاله على المنبر وخطب به، فأراد التأسى به."² وقال الدماميني: "ولعل هذا هو السر في إيراده الحديث في هذا المحل مختصرا، وذلك لأنه لما أورده مورد الخطبة، اقتضت المناسبة ذكره مختصرا؛ إذ التخفيف في الخطبة مطلوب."³

2 - إن البخاري أورد الحديث في عدة مواضع من صحيحه، بطريقة تشعر المطلع على هذه المواضع أن البخاري كان ضبط هذا الحديث ضبطا جيدا؛ بدليل التباين الموجود بين كل المواضع التي ذكرها، سواء في أول سند الحديث، أم في ألفاظ ومتن الحديث، مع كون هذه الألفاظ لها ما يشهد لها في مصادر أخرى من أصول الحديث، ومن ذلك ما يلي:

رواية البخاري عن مالك بن أنس:

قال البخاري: "حدثنا عبد الله بن مسلمة، قال: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « [إنما] الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا (عند بعض رواة البخاري) يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»."⁴ (وهذه الرواية نجد أن البخاري أورد الحديث تاما؛ لأنه جاء في بابه الأصلي وهو باب: ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة) فالحديث بهذه الألفاظ رواه أيضا مالك بن أنس ومسلم، ولم يقع خلاف بين روايتيهما ورواية البخاري إلا في كون البخاري زاد عليهما لفظة (إنما) في بداية الحديث.

¹ فتح الباري، ابن حجر، (15 / 1).

² التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، (2 / 128).

³ ينظر: مصابيح الجامع، الدماميني، (18 / 19).

⁴ صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى، (1 / 20)، رقم: 54؛ صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم: «[إنما الأعمال بالنية]»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، (3 / 1515)، رقم: 1907. موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، باب النوادر، (ص: 341)، رقم: 983؛

رواية البخاري عن حماد بن زيد:

قال البخاري: "حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يخطب قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «يا أيها الناس، إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى...». الحديث"¹

وقد رواه بهذا اللفظ تقريبا الطيالسي في مسنده²

3 - أن البخاري قد أورد الحديث في غير هذا الموضوع المعترض عليه تاما كما في رواية الحميدي - مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، وإن الناظر في هذه المواضع يفهم منها ومن مضامينها أن البخاري كان ذاكرا لألفاظ حديث شيخه الحميدي، بدليل ذكره للمقطع المحذوف في كل الروايات التي هي من غير طريق الحميدي³، مما يعني أن البخاري كان مستحضرا كون أن الأصل في ألفاظ هذا الحديث التمام كما في رواية شيخه الحميدي.

ومما يحسن ذكره هنا أيضا أن اختصار البخاري لهذا الحديث ليس أمرا غريبا عنه، وخاصة لمن كان له اطلاع على كتاب الجامع الصحيح، وعلى منهج البخاري فيه، يقول ابن حجر أحد أشهر من استقرأ منهج البخاري في "الجامع الصحيح": "قد عرف بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجهين بل إن كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضوع الثاني بالسند الثاني وهكذا ما بعده وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضوع الآخر تارة بالجزم إن كان صحيحا وتارة بغيره إن كان فيه شيء وما ليس له إلا سند واحد يتصرف في متنه بالاختصار على بعضه بحسب ما يتفق ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتمامه سندا ومتنا في موضعين أو أكثر إلا نادرا"⁴

وفي نهاية هذه المناقشة أقول: إن اعتراض المؤلف قد يصح لو أثبت أن رواية البخاري عن الحميدي حصل فيها تغيير في بعض الألفاظ - نتج عنه تغيير في معنى الحديث، ليستقيم له القول بعدم حفظ البخاري للحديث، وهذا ما لم يفعله المؤلف، ولا سبيل له إليه، بل إن إيراد البخاري لعبارة (فمن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه) مع ما سبقها من تأكيد كون المعبر في العمل هو النية يفهم منه كله أن هناك حذفًا في الكلام يقدر بحسب الأمور المذكورة في الحديث، فإذا كان الحديث قد تضمن أمران هما: 1- اشتراط النية لقبول العمل، 2- وجزاء من أراد الدنيا بعمله، فلم يبق إلا أمر ثالث وهو جزاء من أراد الآخرة بعمله - وهي العبارة المحذوفة التي هي سبب اعتراض المؤلف -

ومما يبطل رأي المؤلف أيضا في مسألة رواية الحديث بالمعنى، أن علماء الشيعة أنفسهم صرحوا بجواز رواية الحديث بالمعنى إذا كان الراوي عالما باللغة العربية وما يحيل معانيها.⁵

¹ صحيح البخاري، كتاب الحيل، باب في ترك الحيل، وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها، (9/ 22)، رقم: 6953.

² المسند، أبو داود الطيالسي، (1/ 41)، رقم: 37.

³ ينظر مثلا: رواية مالك بن أنس التي مر ذكرها قريبا.

⁴ ينظر: فتح الباري، ابن حجر، (1/ 16).

⁵ ينظر: إرغام الغاوي ببيان حفظ وفقه الإمام البخاري، أكرم رضوان فتح الله علي، ص 529-532.

ومن كلامهم في تقرير هذا الأمر:

قال زين الدين العاملي: "ومن لا يعلم مقاصد الألفاظ وما يحيل معانيها ومقادير التفاوت بينها لم يجر له أن يروي الحديث بالمعنى، بل يقتصر على رواية ما سمعه بغير خلاف.

وأما إن علم بظلك جاز له الرواية بالمعنى، على أصح القولين؛ لأن ذلك الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثي ما ينقلون معنى واحدا في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذاك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ، ولأنه يجوز التعبير بالعجمية للعمي فبالعربية أولى"¹.

وقال محمد باقر المجلسي - في معرض كلامه عن الرواية بالمعنى -: "إذا لم يكن المحدث عالما بحقائق الألفاظ ومجازاتها ومنطوقها ومفهومها ومقاصدها لم تجز له الرواية بالمعنى بغير خلاف، وأما إذا كان عالما بذلك فقد قال طائفة من العلماء: لا يجوز إلا باللفظ، وجوز بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم فقط.. وأكثر الأصحاب جوزوا ذلك مطلقا مع حصول الشرائط المذكورة"².

المطلب الرابع: حديث «لا حسد إلا في اثنتين» واعتراض المؤلف عليه ومناقشته:

الفرع الأول: عرض رواية الحميدي ورواية البخاري للحديث:

رواية الحميدي:

قال الحميدي: "ثنا سفيان، ثنا إسماعيل بن أبي خالد بهذا الحديث على غير ما حدثنا به الزهري قال سمعت قيس بن أبي حازم يقول: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها أو يعلمها»"³.

رواية البخاري عن الحميدي:

قال البخاري: "حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثني إسماعيل بن أبي خالد، على غير ما حدثناه الزهري، قال: سمعت قيس بن أبي حازم، قال: سمعت عبد الله بن مسعود قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها»"⁴.

الفرع الثاني: عرض اعتراض المؤلف حول الحديث

من خلال كلام المؤلف حول هذا الحديث، يمكننا تلخيص اعتراضه على رواية البخاري في النقاط التالية:

1 - البخاري أسقط الهاء من كلمة (فسلطه) كما في رواية الحميدي

¹ شرح البداية في علم الدراية، زين الدين العاملي، ص 115، 116.

² ينظر: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، ج 2، ص: 163، 164.

³ مسند الحميدي، (1/ 208)، رقم: 99؛ السنن الصغير، البيهقي، كتاب آداب القاضي، باب فضل من ابتلي بشيء من الأعمال فقام فيه بالقسط وقضى بالحق، (10/ 150)، رقم: 20164.

⁴ صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة، (1/ 25)، رقم: 73.

2 - البخاري أسقط ألف ولام التعريف من كلمة الحكمة فرواها بلفظ: (حكمة)

3 - البخاري أبدل حرف (أو) بحرف الواو في قوله يقضي بها أو يعلمها.¹

الفرع الثالث: مناقشة اعتراض المؤلف حول الحديث

أولاً: حذف الهاء من لفظة: (فسلطة)

قال الحافظ في شرحه لهذا الحديث: "قوله: (فسلطة) كذا لأبي ذر، وللباقين (فسلطة)"²

ومن خلال كلام ابن حجر يتبين لنا أن لفظة (فسلطة) المخالفة لرواية الحميدي لم يروها عنه إلا أبو ذر، وأما الرواة الباقون للصحيح البخاري فقد رووها كما رواها الحميدي، وإذا اعتبرنا أن رواية الأكثرين ممن نقل كتاب الصحيح هي الرواية الثابتة، ورجحناها على رواية أبي ذر - ، وهي الرواية التي اعتمدت في النسخة المطبوعة من صحيح البخاري - والتي صورت عن طبعة بولاق-، فإنه سيزول الإشكال، ويندفع اعتراض المؤلف على البخاري في هذه اللفظة، وهذا عندي هو الأقرب للصواب في ضبط هذه الكلمة؛ لأنه بذلك يتفق النقل بين رواية الحميدي ورواية تلميذه البخاري.

وهذا يجعلنا نستخلص أنه لا بد في الترجيح بين ألفاظ رواة صحيح البخاري من النظر في موافقتها أو مخالفتها لمرويات البخاري التي وردت في مصادر أخرى غير الصحيح، وخاصة ما كان من هذه المصادر سابقاً لصحيح البخاري، كما هو الحال هنا في هذه الدراسة مع مسند الحميدي.

ثانياً: حذف ألف ولام التعريف من لفظة (الحكمة)

المثبت في طبعة دار المنهاج لصحيح البخاري- الطبعة المصورة عن طبعة بولاق- وهي أصح نسخ صحيح البخاري نظراً للجهود التي بذلت في إخراج هذه الطبعة فقد كانت نتيجة عمل ضخم أشرف عليه طائفة من العلماء - هو عدم حذف ألف ولام التعريف، وكتابة الكلمة كما رواها الحميدي في مسنده، وإذا تقرر هذا، فإنه ينتفي بذلك اعتراض المؤلف في هذا الموضوع، ولم يذكر المؤلف الطبعة التي استند عليها لإيراد اعتراضه على البخاري في هذا الموضوع.

وحتى إذا سلمنا أن الصحيح في رواية البخاري هو مخالفة ما في مسند الحميدي، فإن رواية البخاري عن الحميدي قد وافقه عليها غيره من المصنفين، وأقصد هنا البيهقي، فقد روى الحديث عن الحميدي بنفس لفظ البخاري،

قال البيهقي: "أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أنا بشر بن موسى، أنا الحميدي، أنا سفيان، أنا إسماعيل بن أبي خالد، بهذا الحديث على غير ما حدثنا به الزهري، قال: سمعت قيس بن أبي حازم، يقول: سمعت عبد الله بن مسعود،

¹ روايات الحميدي أريكت البخاري، محمد جواد خليل، ص 36، 37.

² فتح الباري، ابن حجر، (1/ 167).

يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها».¹

ثالثاً: تبديل حرف أو بحرف الواو:

هذا الحديث مخرجه واحد، وهو إسماعيل بن أبي خالد.

وقد رواه عن إسماعيل عشرة من التلاميذ، مع اختلاف بينهم في اللفظ:

فأما لفظ الحميدي فهو في رواية سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري.

وأما لفظ البخاري فقد رواه كل من:

أ - يحيى بن سعيد القطان.²

ب - إبراهيم بن حميد الرؤاسي.³

ت - وكيع بن الجراح.⁴

ث - محمد بن بشر بن الفرافصة.⁵

ج - عبد الله بن نمير.⁶

ح - عبد الله بن المبارك.⁷

خ - جرير بن عبد الحميد.⁸

د - يزيد بن هارون.⁹

ذ - داود بن نصير الطائي.¹

¹ السنن الصغير، البيهقي، كتاب آداب القاضي، أدب القاضي وفضله، (4/ 122)، رقم: 3226.

² صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب إنفاق المال في حقه، (2/ 108)، رقم: 1409.

³ صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما جاء في اجتهد القضاة بما أنزل الله تعالى، (9/ 102)، رقم: 7316.

⁴ صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل من يقوم بالقرآن، ويعلمه، وفضل من تعلم حكمة من فقهه، أو غيره فعمل بها وعلمها، (1/ 559)، رقم: 816؛ السنن الكبرى، النسائي، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم، (5/ 358)، رقم: 5809؛ المسند، أحمد بن حنبل، (7/ 183)، رقم: 4109؛

المسند، أبو يعلى الموصلي، (9/ 147)، رقم: 5227.

⁵ صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل من يقوم بالقرآن، ويعلمه، وفضل من تعلم حكمة من فقهه، أو غيره فعمل بها وعلمها، (1/ 559)، رقم: 816؛ سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الحسد، (5/ 294)، رقم: 4208؛ المسند، أبو يعلى الموصلي، (9/ 11)، رقم: 5078.

⁶ صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل من يقوم بالقرآن، ويعلمه، وفضل من تعلم حكمة من فقهه، أو غيره فعمل بها وعلمها، (1/ 559)، رقم: 816؛ سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الحسد، (5/ 294)، رقم: 4208؛ المسند، أبو يعلى الموصلي، (9/ 11)، رقم: 5078.

⁷ الزهد والرقائق، ابن المبارك، باب فضل ذكر الله عز وجل، (1/ 424)، رقم: 1205.

⁸ السنن الكبرى، النسائي، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم، (5/ 358)، رقم: 5809؛ المسند، أبو يعلى الموصلي، (9/ 115)، رقم: 5186.

⁹ المسند، أحمد بن حنبل، (7/ 183)، رقم: 4109.

ر - سفيان الثوري.²

من خلال كل هذا يتبين لنا أن الصحيح في ضبط لفظ هذا الحديث هو: (يقضي بها ويعلمها)، وأن لفظ: (يقضي بها أو يعلمها) هو لفظ مرجوح؛ لأنه من رواية سفيان الثوري وحدها-مع أنه قد رواه البيهقي عن الحميدي عن سفيان بلفظ الأكثرية- وقد خالفه في ذلك تسعة من تلاميذ إسماعيل بن أبي خالد، وهم الأكثر.

يبقى هنا الإشكال في سبب مخالفة رواية البخاري لرواية شيخه مع أنه أخذها عنه، والجواب عن هذا الإشكال من الأوجه التالية: -قد يكون البخاري سمع الحديث من الحميدي كما رواه في الجامع، وإن الحميدي رواه في مسنده كما رواه البخاري، ولكن التغيير حصل من بعض الناقلين عن الحميدي ومن بعض الكتاب والنساح للمسند.

-قد يكون الحميدي حدث بالحديث في بعض الأحيان باللفظ الذي رواه الأكثرون عن إسماعيل، وفي بعض الأحيان حدث به باللفظ الذي أثبتته في مسنده شكاً ووهماً، ويؤيد هذا أن قوله في الحديث يقضي بها أو يعلمها يحتمل أنه من باب الشك والتردد، أي: أن تردد وشك في أن الحديث هل هو بلفظ: (فهو يقضي بها) فقط أو هو بلفظ: (فهو يعلمها)، فحرف أو في رواية الحميدي قد تكون للشك والتردد وليست للتخيير. ومما يقوي هذا الاحتمال أن البيهقي قد روى الحديث من طريق الحميدي بنفس لفظ البخاري.³

-قد يكون البخاري قد سمع الحديث كما رواه الحميدي في المسند، ولكنه غير لفظه عمداً؛ لترجيحه رواية الأكثرين على رواية سفيان، وهذا لا حرج فيه، بل هو دليل على أن البخاري لم يكن ينقل الروايات دون أن يتنبه إلى ما قد يحصل في بعضها من أخطاء وأوهام في النقل.

ومهما يكن من أمر، فإن البخاري في النهاية قد نقل لنا الضبط الصحيح لهذا الحديث، وهذا هو المطلوب والقصود، والذي يتفق مع كونه حافظاً ضابطاً للروايات، وبذلك يندفع اعتراض المؤلف عن البخاري ويزول الإشكال عن رواية البخاري لهذا الحديث. وأختم الكلام حول هذا الحديث فأقول: إن الاختلافات التي ذكرها المؤلف، حتى وإن سلمنا بوجودها، فإنها لا ترقى لأن تكون دلالة على أن البخاري لم يحفظ هذه الرواية عن الحميدي؛ لأن أقصى ما يمكن أن يقال عن روايته أنها رواية بالمعنى لما أخذه عن شيخه، والرواية بالمعنى لا تخرج عن دائرة الحفظ والضبط، وإنما يكون الراوي غير ضابط وحافظ إذا تصرف في ألفاظ الرواية بطريقة يتغير بها المعنى ويتبدل. والله أعلم.

المطلب الخامس: حديث «إنكم سترون ربكم» واعتراض المؤلف عليه ومناقشته:

الفرع الأول: عرض رواية الحميدي ورواية البخاري للحديث:

رواية الحميدي:

¹ صحيح ابن حبان، كتاب العلم، ذكر إباحة الحسد لمن أوتي الحكمة وعلمها الناس، (1/ 292)، رقم: 90.

² سبق تخريجها في الصفحة: 11.

³ سبق تخريج رواية البيهقي في الصفحة: 12.

قال الحميدي: "ثنا سفيان، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت قيسا، يقول: سمعت جرير بن عبد الله، يقول: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أربع عشرة من الشهر، فقال: «هل ترون هذا القمر؟ فإنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فمن استطاع منكم أن لا يغلب على صلاة قبل طلوع الشمس، ولا قبل غروبها فليفعل»¹.

رواية البخاري عن الحميدي:

قال البخاري: "حدثنا الحميدي، قال: حدثنا مروان بن معاوية، قال: حدثنا إسماعيل، عن قيس، عن جرير بن عبد الله، قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فنظر إلى القمر ليلة - يعني البدر - فقال: «إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا» ثم قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾⁽³⁹⁾

[ق: 39]، قال إسماعيل: «افعلوا لا تفوتنكم»².

الفرع الثاني: عرض اعتراض المؤلف على البخاري:

قال المؤلف: "أولا: قال الحميدي... كنا عند رسول الله. وقال البخاري: كنا عند النبي اعلم أخي الكريم: أن كلمة الرسول لا يجوز عكسه إلى (نبي) لأن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسول، فالرسول كلمة أشمل من النبي. ثانيا: لقد قرأت ما ذكره البخاري فإنه روى هذا الحديث أيضا بالمضمون وليس بالنص كما سمعه من شيخه الحميدي، ونلاحظ أنه زاد على رواية شيخه كلمات تختلف معا في مسند (شيخه) هذا بالإضافة إلى أنه ذكر آية كريمة في آخر الرواية في حين أننا لا نجد هذه الآية في رواية شيخه"³

الفرع الثالث: مناقشة اعتراض المؤلف على البخاري:

أولا: مسألة تبديل كلمة الرسول بكلمة النبي:

من خلال النظر في كتاب صحيح البخاري، فإننا نجد في عدة مواضع منه خلافا بين رواية صحيح البخاري في ضبط كلمتي: (الرسول) و(النبي)، فتجد الحديث الواحد يرويه بعضهم ويقول: (رسول الله) وبعضهم يقول: (النبي)، فدل هذا الخلاف أن التغيير الذي قد حصل في رواية البخاري عن الحميدي وإبدال كلمة رسول بكلمة نبي قد يكون من اختلاف الناقلين عن البخاري، وإذا صح هذا الاحتمال، فحينئذ ينتفي اعتراض المؤلف، ويصبح البخاري غير مسؤول عن التغيير الحاصل في هذه اللفظة.⁴

وهذا كله مع استحضار أن التغيير الحاصل في هذا اللفظ لا يحصل به تغير في المعنى، وهو وجه آخر في دفع اعتراض المؤلف.

¹ مسند الحميدي، (2/ 48)، رقم: 817؛ المعجم الكبير، الطبراني، (2/ 296)، رقم: 2234.

² صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، (1/ 115)، رقم: 554.

³ روايات الحميدي أربكت البخاري، محمد جواد خليل، ص 39، 40.

⁴ ينظر مثلا الأحاديث التالية: ح رقم: 74، 75 (1/ 26)، 78، ح رقم: 81 (1/ 27)، ح رقم: 88 (1/ 29)، ح رقم: 104 (1/ 34)، وغيرها من المواضع الكثيرة في الطبعة المصورة من نسخة بولاق من صحيح البخاري.

وقول المؤلف إن تبديل كلمة رسول بني أو العكس لا يصح؛ لأن هناك فرقا بين الرسول والنبي..

هذا الاعتراض اعترض ضعيف ولا يعول عليه؛ لأن تعليقه إنما يصح لو كانت الرواية تتعلق بالنبي الذي لم يكن رسولا، وأما خاتم الأنبياء فقد كان رسولا ونبيًا بإجماع أهل الملة الإسلامية، ولهذا جاز للرواة المغيرة في وصفه إما بوصف: (رسول) أو بوصف: (نبي).

ثانيا: زيادة البخاري الآية الكريمة ومخالفته لبعض ألفاظ شيخه الحميدي:

والجواب عن هذا الاعتراض من الأوجه التالية:

1 - إن البخاري روى الحديث من غير الطريق التي أوردها شيخه الحميدي، فإن الحميدي روى الحديث عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد، بينما البخاري رواه عن مروان بن معاوية الفزاري عن إسماعيل بن أبي خالد، ومخرج الحديث واحد، وهو إسماعيل بن أبي خالد، وعليه فيمكن أن يكون الحميدي قد حدث بالحديث عن مروان بن معاوية باللفظ الذي حدث به البخاري عن الحميدي عن مروان.

2 - من خلال النظر في طرق الحديث في كتب الرواية فإننا نجد أن مخرج هذا الحديث واحد، وهو: إسماعيل بن أبي خالد، فإنه ينبغي على ذلك أن هناك خلافا بين تلاميذ إسماعيل في بعض ألفاظ هذا الحديث وتفصيل ذلك كما يلي:

لفظ الحميدي: رواه سفيان بن عيينة فقط.

لفظ البخاري: رواه ثمانية من تلاميذ إسماعيل، وهم:

أ - شعبة بن الحجاج.¹

ب - يحيى بن سعيد القطان.²

ت - وكيع بن الجراح.³

ث - مروان بن معاوية الفزاري.⁴

ج - جرير بن عبد الحميد.¹

¹ السنن الكبرى، النسائي، كتاب النعوت، المعافاة والعقوبة، (7/ 164)، رقم: 7714؛ المسند، أحمد بن حنبل، (31/ 526)، رقم: 19190؛ المعجم الكبير، الطبراني، باب بيان كفر الجهمية الضلال برؤية الرب عز وجل في القيامة، (2/ 294)، رقم: 2225.

² صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، (1/ 119)، رقم: 573؛ المسند، أحمد بن حنبل، (31/ 540)، رقم: 19205؛ السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب من قال هي الصبح، (1/ 680)، رقم: 2181؛ المعجم الكبير، الطبراني، باب بيان كفر الجهمية الضلال برؤية الرب عز وجل في القيامة، (2/ 294)، رقم: 2224.

³ صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، (1/ 440)، رقم: 633؛ سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في الرؤية، (7/ 111)، رقم: 4729؛ الجامع الكبير، الترمذي، أبواب صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى، (4/ 687)، رقم: 2551؛ سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب فيما أنكرت الجهمية، (1/ 122)، رقم: 177؛ المسند، أحمد بن حنبل، (31/ 569)، رقم: 19251؛ المعجم الكبير، الطبراني، باب بيان كفر الجهمية الضلال برؤية الرب عز وجل في القيامة، (2/ 295)، رقم: 2226.

⁴ صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، (1/ 439)، رقم: 633؛ السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب أول فرض الصلاة، (1/ 528)، رقم: 1682؛ وأما رواية البخاري فقد سبق تحريجها في الصفحة: 15.

ح - عبدالله بن نمير.²

خ - يعلى بن عبيد الطنافسي.³

د - حماد بن أسامة أبو أسامة.⁴

ومن خلال هذا كله يتبين لنا أن رواية البخاري لا غبار عليها؛ لأنها رواية الأكثرين من تلاميذ إسماعيل، بل إن البخاري انتقى اصح الروايات والتي اتفق عليها كل هؤلاء الأئمة ونقلوها عن شيخهم إسماعيل بن أبي خالد. وبهذا يزول اعتراض المؤلف على البخاري، ويسقط من دائرة الاعتبار؛ لأنه مصادم للأدلة النقلية التي سبق ذكرها.

وليس المقصود من هذا الذي ذكرت أن رواية الحميدي غير صحيحة، بل هي رواية صحيحة، ولكنها مختصرة حذف منها بعض الكلام الذي ذكره باقي تلاميذ إسماعيل بن أبي خالد. والله أعلم.

وهنا يطرح سؤال مهم وهو: أين كان هذا الكاتب من هذه الروايات والنقلات المبثوثة في مصادر الحديث النبوي، إذا كان ذلك جهلا منه بما فكان الأولى به أن لا يتكلم بغير علم، وإن كان ذلك منه أغفالا لهذه الأدلة عمدا وتزويرا للحقائق، فإنه حينئذ يصبح هو المتهم بعدم الأمانة في التأليف ونشر العلم، بل والخيانة للمسلمين وللأمة الإسلامية، ويكون بفعله هذا قد استحق أن يرجع عليه ما ادعاه على الإمام البخاري ثم ثبت بالدراسة التفصيلية، وبالرجوع للحملة المصادر أن البخاري بريء منها.

المطلب السادس: حديث «إذا أقبل الليل من هاهنا» واعتراض المؤلف عليه ومناقشته:

الفرع الأول: عرض رواية الحميدي ورواية البخاري للحديث:

رواية الحميدي:

قال الحميدي: "ثنا سفيان، ثنا هشام بن عروة قال: أخبرني أبي، سمعت عاصم بن عمر بن الخطاب يحدث عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا، وغابت الشمس فقد أظفر الصائم»".¹

¹ صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَسَيَحْمَدُ رَبَّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: 39]، (6/ 139)، رقم: 4851؛ سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في الرؤية، (7/ 111)، رقم: 4729؛ صحيح ابن حبان، كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم رضوان الله عليهم أجمعين، ذكر البيان بأن رؤية المؤمنين ربحهم في المعاد من الزيادة التي وعد الله جل وعلا عباده على الحسن التي يعطيهم إياها، (16/ 473)، رقم: 7442.

² صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما (1/ 440)، رقم: 633؛ سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب فيما أنكرت الجهمية، (1/ 122)، رقم: 177؛ المعجم الكبير، الطبراني، باب بيان كفر الجهمية الضلال برؤية الرب عز وجل في القيامة، (2/ 295)، رقم: 2226.

³ سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب فيما أنكرت الجهمية، (1/ 122)، رقم: 177.

⁴ صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، (1/ 440)، رقم: 633؛ سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في الرؤية، (7/ 111)، رقم: 4729؛ صحيح ابن حبان، كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم رضوان الله عليهم أجمعين، ذكر البيان بأن رؤية المؤمنين ربحهم في المعاد من الزيادة التي وعد الله جل وعلا عباده على الحسن التي يعطيهم إياها، (16/ 473)، رقم: 7442؛ المعجم الكبير، الطبراني، باب بيان كفر الجهمية الضلال برؤية الرب عز وجل في القيامة، (2/ 295)، رقم: 2226.

رواية البخاري:

قال البخاري: "حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا هشام بن عروة، قال: سمعت أبي، يقول: سمعت عاصم بن عمر بن الخطاب، عن أبيه رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أقبل الليل من ها هنا، وأدبر النهار من ها هنا، وغربت الشمس فقد أفطر الصائم»".²

الفرع الثاني: عرض اعتراض المؤلف على البخاري في هذا الحديث:

قال المؤلف بعد أن ذكر رواية الحميدي: "وقال البخاري: بَدَل (وغابت الشمس) (وغربت الشمس). أيضا روى البخاري ذلك بخلاف رواية شيخه، ورى ذلك بالمعنى"³.

الفرع الثالث: مناقشة اعتراض المؤلف على رواية البخاري للحديث:

يمكن مناقشة اعتراض المؤلف كما يلي:

بعد النظر في طرق هذا الحديث نجد رواية الحميدي مدارها هو سفيان ابن عيينة، وقد رواه عن سفيان خمسة من الأئمة، وهم:

1- أحمد بن حنبل.⁴

2- أحمد بن عبدة الضبي.⁵

3- الحميدي.

4- عبد الرزاق الصنعاني.⁶

5- علي بن المديني.⁷

وقد اتفق أربعة من هؤلاء الأئمة على رواية الحديث بلفظ «غربت الشمس»، وهو لفظ البخاري، وانفرد الحميدي بلفظ «غابت الشمس».

ومن خلال هذا كله يتبين لنا بأن انفرد الحميدي بلفظ (غابت الشمس) لا يخلو من الاحتمالات التالية:

إما أن رواية الحميدي قد وقع فيها تصحيف في لفظ غربت تصحفت إلى لفظ غابت، وهذا التصحيف وقع ممن نقل مسند الحميدي سواء الرواة أو النساخ.

¹ مسند الحميدي، (1/ 158)، رقم: 20؛ السنن الصغير، البيهقي، كتاب الصوم، باب وقت الصوم، (2/ 93)، رقم: 1321.

² صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب متى يحل فطر الصائم، (3/ 36)، رقم: 1954.

³ روايات الحميدي أريكت البخاري، محمد جواد خليل، ص: 42.

⁴ المسند، أحمد بن حنبل، (1/ 418)، رقم: 338.

⁵ صحيح ابن خزيمة، كتاب الصيام، باب ذكر خبر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في وقت الفطر بلفظ خبر معناه عندي معنى الأمر، (2/ 989)، رقم: 2058.

⁶ المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الصيام، باب تعجيل الفطر، (4/ 58)، رقم: 7729.

⁷ السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصيام، باب ما يستحب من تعجيل الفطر وتأخير السحور، (4/ 400)، رقم: 8123.

وإما أن الحميدي روى الحديث بلفظ غابت، وخالف الأكثر، فتكون روايته مرجوحة؛ ولهذا رجح البخاري أن يكون شيخه لم يضبط الحديث بلفظه، فتصرف البخاري في رواية شيخه بما يتوافق مع رواية الأكثر أو أن البخاري سمع الحديث عن الحميدي مرة بلفظ غابت ومرة بلفظ غربت، وأثبت في صحيحه لفظ غربت موافقة لرواية الأكثر. وبهذا يتم الجواب على اعتراض المؤلف. والله أعلم

المطلب السابع: حديث «الطواف بالبيت سبعا»

الفرع الأول: عرض رواية الحميدي ورواية البخاري للحديث:

رواية الحميدي:

قال الحميدي: "ثنا سفيان، قال: ثنا عمرو بن دينار، قال: سألنا ابن عمر عن رجل اعتمر فطاف بالبيت سبعا ولم يطف بين الصفا والمروة، أيقع بامرأته؟ فقال ابن عمر: «قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة» وقال: "والله ﷻ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا" (21) [الأحزاب: 21] 1.

رواية البخاري:

قال البخاري: "حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، قال: سألنا ابن عمر رضي الله عنهما، عن رجل طاف بالبيت في عمرة، ولم يطف بين الصفا والمروة أياي امرأته؟ فقال: "«قدم النبي صلى الله عليه وسلم، فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة سبعا وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة»" 2.

الفرع الثاني: عرض اعتراض المؤلف على البخاري في هذا الحديث:

قال المؤلف بعد أن عرض رواية الحميدي ورواية البخاري للحديث: "لاحظ أن رواية الحميدي وما بين القوسين (أيقع بامرأته) بينما نقرأ في البخاري (أياي امرأته)، أي أن البخاري يتصرف في الألفاظ ولا يذكر ما سمعه من شيخه بنصه.. 3

الفرع الثالث: مناقشة اعتراض المؤلف على البخاري:

هذا الحديث رواه الحميدي عن سفيان، وقد شاركه في روايته عن سفيان جماعة، منهم:

1- أحمد بن حنبل 4.

2- زهير بن حرب 1.

¹ مسند الحميدي، (1/ 541)، رقم: 683؛ السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحج، باب المعتمر لا يقرب امرأته ما بين أن يكمل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وقبل أن يخلق أو يقصر، (5/ 280)، رقم: 9804.

² صحيح البخاري، كتاب الحج، باب متى يحل المعتمر، (3/ 6)، رقم: 1793.

³ روايات الحميدي أريكت البخاري، محمد جواد خليل، ص 40.

⁴ المسند، أحمد بن حنبل، (8/ 265)، رقم: 4641.

- 3-علي بن المديني².
 - 4-محمد بن منصور المكي³.
 - 5-عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الزهري⁴.
 - 6-عمرو بن محمد بن بكير الناقد الحافظ.
 - 7-سريج بن يونس بن إبراهيم الحافظ.
 - 8-طالوت بن عباد.
 - 9-محمد بن أبي عبدالرحمن (ابن المقرئ).
 - 10-زياد بن أيوب بن زياد الملقب بشعبة الصغير⁵.
- وكل هؤلاء الأئمة قد خالفوا لفظ الحميدي، ورووا الحديث بلفظ البخاري، مما يدل أن البخاري لم يتصرف في لفظ الحديث وفق هواه، ويخالف لفظ شيخه الحميدي دون سبب وجيه، بل قد رجح لفظ الأكثر والأحفظ من تلاميذ سفيان بن عيينة. واتفاق كل هؤلاء الرواة على لفظ البخاري يقوي أيضا احتمال كون الحميدي حدث البخاري بنفس لفظ الجماعة من الآخذين عن سفيان بن عيينة.

وهذا هو الجواب على كلام المؤلف حول هذا الحديث. والله أعلم.

المطلب الثامن: حديث «هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم»

الفرع الأول: عرض رواية الحميدي ورواية البخاري للحديث:

رواية الحميدي:

قال الحميدي: "ثنا سفيان قال: ثنا الأعمش قال: سمعت أبا وائل يقول: أتينا خبابا نعوذ به فقال: «إنا هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نريد وجهه الله فوق أجرتنا على الله فمننا من مضى لم يأكل من أجره شيئا منهم مصعب بن عمير قتل يوم أحد وترك نمرة فكنا إذا غطينا رجله بدا رأسه، وإذا غطينا رأسه بدت رجلاه فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي رأسه وأن نجعل على رجله شيئا من إذخر» ومننا من أينعت له ثمرته فهو يهدبها"⁶.

رواية البخاري:

¹ صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يلزم من أحرم بالحج، ثم قدم مكة من الطواف والسعي، (2/ 906)، رقم: 1234؛ المسند، أبو يعلى الموصلي، (9/ 477)، رقم: 5627.

² صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة، (2/ 159)، رقم: 1645.

³ السنن الكبرى، النسائي، كتاب المناسك، الطواف، (4/ 121)، رقم: 3897.

⁴ السنن الكبرى، النسائي، كتاب المناسك، أين تصلى ركعتا الطواف، (4/ 135)، رقم: 3938.

⁵ السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحج، باب وجوب الطواف بين الصفا والمروة وأن غيره لا يجزي عنه، (5/ 158)، رقم: 9363.

⁶ مسند الحميدي، (1/ 238)، رقم: 155؛ الجامع لشعب الإيمان، البيهقي، الزهد وقصر الأمل، (13/ 39)، رقم: 9917.

قال البخاري: "حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا الأعمش، قال: سمعت أبا وائل، يقول: عدنا خبابا فقال: «هاجرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نريد وجه الله، فوقع أجرنا على الله، فمنا من مضى لم يأخذ من أجره شيئا، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد، وترك نمره، فكنا إذا غطينا بها رأسه بدت رجلاه وإذا غطينا رجله بدا رأسه، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي رأسه، ونجعل على رجله، شيئا من إذخر، ومنا من أينعت له ثمرته، فهو يهدبها»¹.

الفرع الثاني: عرض اعتراض المؤلف على البخاري في هذا الحديث:

قال المؤلف بعد إirاده لرواية الحميدي: "أما البخاري.. فقد روى ذلك في صحيحه بتقديم بعض الجمل على الأخرى فقال: ... فإذا غطينا رأسه بدت رجلاه، وإذا غطينا رجله بدت رأسه... أيضا هنا أخذ البخاري يتصرف بالجمل من حيث التقديم والتأخير وأخذ بالتغيير كيفما يشاء"².

الفرع الثالث: مناقشة اعتراض المؤلف على البخاري في هذا الحديث:

هذا الحديث رواه الحميدي عن سفيان بن عيينة، وقد شاركه في الرواية عن ابن عيينة كل من:

- 1- إسحاق بن راهويه، ومحمد بن يحيى العدني كلاهما عن سفيان بن عيينة³. أخرجها مسلم، ولم يذكر لفظ الرواية.
- 2- عبدالرزاق الصنعاني⁴، ولفظه مثل لفظ الحميدي.
- 3- إبراهيم بن بشار الرمادي⁵، ولفظه مثل لفظ الحميدي.

وهذا يعني أن لفظ البخاري مخالف لرواية هؤلاء كلهم في تقديم بعض الجمل على بعض، كما قال المؤلف.

لكن عند النظر في باقي طرق الحديث التي جاءت من غير طريق ابن عيينة فإننا نجد أن هناك روايات متفقة مع لفظ البخاري، ومن هذه الروايات:

- 1- رواية البخاري عن: مسدد بن مسرهد، عن يحيى بن سعيد القطان⁶. ورواها الطبراني أيضا عن: معاذ بن المثني العنبري، عن مسدد⁷.
- 2- رواية ابن أبي شيبه عن أبي معاوية الضرير محمد بن خازم⁸. وأخرجها أيضا مسلم في صحيحه كما سيأتي بيان ذلك قريبا.
- 3- رواية أحمد بن حنبل عن: يحيى بن سعيد القطان⁹.

¹ صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، (5/ 56)، رقم: 3897.

² روايات الحميدي أربكت البخاري، محمد جواد خليل، ص 45.

³ صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في كفن الميت، (2/ 649)، رقم: 940.

⁴ المعجم الكبير، الطبراني، (4/ 68)، رقم: 3660.

⁵ صحيح ابن حبان، كتاب مناقب الصحابة، ذكر مصعب بن عمير أحد بني عبد الدار بن قصي رضي الله عنه، (15/ 486)، رقم: 7019.

⁶ صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، (5/ 63)، رقم: 3914.

⁷ المعجم الكبير، الطبراني، (4/ 69)، رقم: 3661.

⁸ مصنف ابن أبي شيبه، كتاب الجنائز، ما قالوا في كم يكفن الميت؟، (2/ 463)، رقم: 11068.

⁹ المسند، أحمد بن حنبل، (34/ 538)، رقم: 21058.

4-رواية مسلم عن كل من: يحيى بن يحيى التميمي، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله بن نمير، ومحمد بن العلاء أبو كريب، كلهم عن أبي معاوية الضرير محمد بن خازم الحافظ¹.

5-رواية الترمذي عن: محمود بن غيلان، عن محمد بن عبدالله بن الزبير، عن سفيان الثوري².

6-رواية النسائي عن: عبيد الله بن سعيد الشكري، عن يحيى بن سعيد القطان³.

7-رواية الطبراني عن محمد بن كثير العبدى عن سفيان الثوري⁴.

وبناء على هذه الروايات يتبين لنا أن الرواة للحديث في الأصل مختلفون في ترتيب بعض جملة، وليس هناك اتفاق على لفظ الحميدي الذي أورده في مسنده، ولهذا يمكننا القول: قد يكون البخاري إما سمع الحديث عن الحميدي بغير اللفظ المذكور في مسند الحميدي، أو أنه خالف رواية شيخه الحميدي بترجيح لفظ الرواة الآخرين على لفظ الحميدي، وذلك إما لكون روايتهم رواية الأكثر أو لكونهم أقوى في الحفظ من الحميدي ومن وافقه من أقرانه.

وهناك احتمال ثالث لهذا الاختلاف بين رواية الحميدي ورواية البخاري -بناء على رواية ابن عيينة وغيره -، وهو أن يكون الحميدي حدث بالحديث مرة باللفظ الذي في مسنده، ومرة باللفظ الذي في صحيح البخاري.

وبهذا يتم الجواب عن كلام المؤلف حول هذا الحديث وينتقض اعتراضه، وتسقط حجته. والله أعلم.

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

1 - أورد محمد جواد خليل في كتابه روايات الحميدي أربكت البخاري جملة من الأحاديث التي رواها البخاري عن شيخه الحميدي، والتي تختلف في بعض ألفاظها عما رواه الحميدي في مسنده، وجعل هذا الاختلاف بين ما في المسند والجامع الصحيح دليلاً على قلة ضبط البخاري وحفظه لمرويات شيخه الحميدي، وهذا خلافاً لما اشتهر عند أهل السنة من تعظيم مرويات البخاري، وقولهم أنه كان آية في الحفظ والضبط.

2 - بعد الدراسة لأغلب الأحاديث التي أوردها محمد جواد خليل في كتابه تبين لنا أن اعتراضاته حول البخاري ومروياته عن شيخه الحميدي لا تقوم على أسس علمية صحيحة، وقد اعتمدت في إثبات هذا على البحث في كتب أصول الرواية، وجمع طرق الأحاديث المدروسة والنظر فيمن وافق البخاري أو خالفه في الرواية، وذلك باستخراج مدار الحديث المدروس والنظر في ألفاظ تلاميذ المدار، ثم استخلاص الحكم على رواية البخاري بناء على ذلك، واستندت أيضاً على ما أورده بعض العلماء من طريقة البخاري تأليفه لصحيحه ومنهجه فيه، واستندت أيضاً على بعض الاختلافات الواردة عن رواية كتاب الجامع الصحيح.

¹ صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في كفن الميت، (2/ 649)، رقم: 940.

² سنن الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب مصعب بن عمير رضي الله عنه، (5/ 692)، رقم: 3853.

³ سنن النسائي، كتاب الجنائز، القميص في الكفن، (4/ 38)، رقم: 1903.

⁴ المعجم الكبير، الطبراني، (4/ 68)، رقم: 3657.

3 - مما يعاب على محمد جواد خليل في كتابه أنه خلط بين أمرين لا علاقة لأحدهما بالآخر، وهو أنه جعل من أدلة ضعف حفظ البخاري وعدم ضبطه لمرويات شيخه الحميدي كون البخاري يروي بالمعنى ويتصرف في بعض ألفاظ الحديث، ومعلوم أنه لا تلازم بين الرواية بالمعنى والنسيان وعدم الحفظ.

4 - أغفل محمد جواد خليل في كتابه النظر في باقي مصادر الرواية وجمع طرق الأحاديث التي اعترض على رواية البخاري لها، وأغفل أيضاً المقارنة بين هذه الطرق واستخلاص مواطن الاتفاق والاختلاف بين الرواة والنظر في رواية الأكثر من تلاميذ مدرات الأحاديث، ونتج عن كل هذا بعد شديد عن الحقيقة وواقع الروايات التي ادعى وقوع التحريف والتغير العمدي فيها من الإمام البخاري.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1408 هـ - 1988 م.
- 2- إرغام الغاوي ببيان حفظ وفقه البخاري (الرد على الطاعن في حفظ البخاري وفقهه)، أكرم رضوان فتح الله علي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مجلة علمية محكمة في البحوث الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، العدد السادس والثلاثين، التقييم الدولي: ISSN 2357-0423.
- 3- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط:1، 1409 هـ - 1988 م.
- 4- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، إشراف لجنة من العلماء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:3، 1403 هـ - 1983 م.
- 5- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، ط:1، 1429 هـ - 2008 م.
- 6- الجامع الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) وإبراهيم عطوة عوض (ج 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر، ط:2، 1395 هـ - 1975 م.
- 7- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط:1، 1422 هـ.
- 8- الجامع لشعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي، ط:1، 1423 هـ - 2003 م.
- 9- روايات الحميدي أربكت البخاري، محمد جواد خليل، شبكة الفكر: alfeker.net، ط:1، 1425 هـ - 2004 م.
- 10- الزهد والرقائق لابن المبارك (يليه «ما رَوَاهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي مُسَخَّتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمُروُزِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ»)، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المروزي، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت، [د.ط.]، [د.ت.].
- 11- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي. [د.ط.]، [د.ت.].

- 12- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط:1، 1430 هـ - 2009 م.
- 13- السنن الصغير، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط:1، 1410 هـ - 1989 م.
- 14- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:3، 1424 هـ - 2003 م.
- 15- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي
- أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:1، 1421 هـ - 2001 م.
- 16- شرح البداية في علم الدراية، زين الدين بن علي العاملي، ضبط نصه: محمد رضا الحسيني الجلاي، منشورات ضياء الفيروزآبادي - قم، ط:1، 1390 هـ .
- 17- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط:3، 1424 هـ - 2003 م.
- 18- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، [د.ط.]، 1379 هـ.
- 19- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط:1، 1409 هـ.
- 20- المجتبى من السنن = السنن الصغرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط:2، 1406 هـ - 1986 م.
- 21- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط:1، 1404 - 1984 م.
- 22- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط:1، 1421 هـ - 2001 م.
- 23- مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق، ط:1، 1996 م.
- 24- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، [د.ط.]، [د.ت.]
- 25- مصابيح الجامع، محمد بن أبي بكر بدر الدين المعروف بالدمامي، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجاً: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط:1، 1430 هـ - 2009 م.
- 26- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، ط:1، 1436 هـ - 2015 م.
- 27- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط:2، [د.ت.]
- 28- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، [د.ط.]، [د.ت.]
- 29- موقع شبكة الفكر للكتب الإلكترونية، <http://alfeker.net>.